نظرة عامة

تشير نتائج بحث الظرفية الصناعية الذي أنجزه بنك المغرب برسم شهر مارس[1] إلى تحسن في النشاط. وهكذا، يُرتقب أن يسجل كل من الإنتاج والمبيعات ارتفاعاً، في حين استقر معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في نسبة 78%.

حسب الفروع، سجل الإنتاج والمبيعات ارتفاعاً في «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«صناعة الميكانيك والتعدين»، واستقراراً في «الصناعة الغذائية»، وتراجعاً في «قطاع النسيج والجلد». وحسب الوجهة، يُرجح أن تكون المبيعات الإجمالية قد سجلت تقدماً سواء في السوق المحلية أو الخارجية.

وفيما يخص الطلبيات، يُتوقع أن تكون قد عرفت انخفاضاً، يعكس تراجعات في «قطاع النسيج والجلد» و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية»، واستقراراً في «الصناعة الغذائية»، وارتفاعاً في «صناعة الميكانيك والتعدين». أما دفاتر الطلبيات، فيُحتمل أن تكون قد استقرت عند مستوى أدنى من العادي في مجموع الفروع، باستثناء «صناعة الميكانيك والتعدين» حيث يُرجح أن تكون قد سجلت مستوى عادياً.

وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع الصناعيون ارتفاعاً في كل من الإنتاج والمبيعات في مجموع الفروع، باستثناء «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«قطاع النسيج والجلد» حيث يُرتقب تسجيل تراجع في الإنتاج. غير أن أكثر من مقاولة واحدة من كل أربع تشير إلى وجود حالة من عدم اليقين بخصوص التطور المستقبلي للإنتاج والمبيعات.

[1] أُنجز هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 29 أبريل 2026. وقد أُعدّت النتائج على أساس نسبة استجابة بلغت 65%.